

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 18-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.2/2019/5-(A,B)/2

WFP/EB.2/2019/4-(B,D)/2

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للعلم

التوزيع: عام

التاريخ: 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج). ويغطي التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

← خطة البرنامج للإدارة (2022-2020) (WFP/EB.2/2019/5-A/1)

← الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام (WFP/EB.2/2019/4-B)

← تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (WFP/EB.2/2019/4-D/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2095

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

عزيزي السيد بيزلي،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الوثائق التي قمت بعرضها، بما فيها "خطة البرنامج للإدارة (2020-2022)" (WFP/EB.2/2019/5-A/1) و"الميثاق المنفج لمكتب المفتش العام" (WFP/EB.2/2019/4-B).

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
جيهان ترزي
(Cihan Terzi)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيد ديفيد بيزلي (David Beasley)

المدير التنفيذي

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68-70

00148 Rome, Italy

أولاً- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرين لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، فُدما إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها: (1) "خطة البرنامج للإدارة (2022-2020)" (WFP/EB.2/2019/5-A/1)؛ (2) "الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام" (WFP/EB.2/2019/4-B). كما عُرضت على اللجنة الاستشارية وثيقة واحدة مقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها، هي "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" (WFP/EB.2/2019/4-D/1)، ووثيقة واحدة مقدمة للعلم، هي "خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي" (WFP/EB.2/2019/5-B/1). وخلال نظرها في التقارير، التقت اللجنة الاستشارية بممثلي أمانة البرنامج الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها برودود كتابية وردت في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

ثانياً- خطة البرنامج للإدارة (2022-2020)

الاحتياجات التشغيلية

2- توفر خطة الإدارة معلومات تتعلق بالاحتياجات التشغيلية للتحويلات الاستراتيجية والبرامجية على المستويين القطري والمؤسسي، على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) (انظر WFP/EB.2/2019/5-A/1، الفقرات من 5 إلى 32). ويشير التقرير إلى زيادة مستوى الاحتياجات التشغيلية المقدر بمبلغ 10.6 مليار دولار أمريكي لعام 2020 (أي بزيادة قدرها 8 في المائة عن عام 2019). ومن المتوقع أن تصل إيرادات المساهمات المتوقعة لعام 2020 إلى 7.45 مليار دولار أمريكي، مما يمثل زيادة بنسبة 10 في المائة على إيرادات المساهمات المتوقعة البالغة 6.8 مليار دولار أمريكي لعام 2019، الأمر الذي يؤدي إلى توقع وجود ثغرة في التمويل قدرها 3.1 مليار دولار أمريكي (29 في المائة) في عام 2020. ويقدر أن مشروعات البرنامج ستصل بصورة مباشرة إلى 87.6 مليون مستفيد، بزيادة قدرها 11 في المائة مقارنة بالرقم المستخدم لأغراض التخطيط لعام 2019 (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، الفقرات 40 و74 و78).

3- وبناء على طلب اللجنة الاستشارية، تم تزويدها بمعلومات تبين الاحتياجات والتمويل المتوقع في الفترة من عام 2015 إلى عام 2020 على النحو الوارد في الجدول 1 أدناه. وتلاحظ اللجنة أن الثغرة بين الاحتياجات التشغيلية والتمويل قد انخفضت من 3.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى 3.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وتلاحظ اللجنة الاستشارية زيادة مستويات التمويل لعام 2019 والتمويل المتوقع لعام 2020، نتيجة لجهود البرنامج في مجال جمع الأموال.

الجدول 1: الاحتياجات والتمويل المتوقع، 2015-2020 (بملايين الدولارات الأمريكية)

| *2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | |
|--------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| 10 566 | 9 796 | 9 011 | 9 007 | 8 581 | 7 967 | احتياجات خطة الإدارة، بما فيها تكاليف الدعم غير المباشرة |
| 7 450 | 6 800 | 5 700 | 5 200 | 4 900 | 4 400 | توقعات تمويل خطة الإدارة |
| 3 116 | 2 996 | 3 311 | 3 807 | 3 681 | 3 567 | الثغرة التمويلية |

* التوقعات في أغسطس/آب 2019.

بناء القدرة على الصمود

4- يشير التقرير إلى أن البرنامج يركز على الحد من الحاجة إلى التدخلات الإنسانية من خلال الاستثمار في أنشطة الاستعداد والعمل المبكر، وجهود بناء القدرة على الصمود مع الحكومات، ودعم الأنشطة التي تسهم في معالجة الأسباب الكامنة وراء الجوع (المرجع نفسه، الفقرة 36). ويشير التقرير أيضا إلى أن تقديرات الاحتياجات التشغيلية للبرنامج لعام 2020 تعكس زيادة

بنسبة 20 في المائة لأغراض الاستجابة للأزمات، وتراجعا بنسبة 18 في المائة في احتياجات بناء القدرة على الصمود، وانخفاضا بنسبة 7 في المائة في الأنشطة والبرامج المخطط لها لمعالجة الأسباب الجذرية (المرجع نفسه، الفقرات من 74 إلى 77 والجدول ثالثا-1). وعند الاستفسار، جرى إبلاغ اللجنة الاستشارية أن الانخفاض في احتياجات بناء القدرة على الصمود يرجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الاحتياجات التشغيلية للعراق واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتركيا. على أن اللجنة أبلغت أن هذا الانخفاض الإجمالي لا يعكس بالكامل أمثلة الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، وتعزيز أصول سبل العيش، وتعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات في بلدان مختلفة، تشمل العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان ومدغشقر والجمهورية العربية السورية.

الأغذية والتحويلات القائمة على النقد

5- يشير التقرير إلى أن احتياجات البرنامج المتوقعة لمواجهة الأزمات تبلغ 7.8 مليار دولار أمريكي لعام 2020، وهو ما يمثل 74 في المائة من مجموع الاحتياجات. وتغطي النسبة المتبقية البالغة 26 في المائة الاحتياجات التشغيلية لبناء القدرة على الصمود وللبرامج التي تعالج الأسباب الجذرية، وهي تبلغ 2.2 مليار دولار أمريكي و527 مليون دولار أمريكي على التوالي (المرجع نفسه، الجدول ثالثا-1).

6- ويشير التقرير إلى أنه من أصل مبلغ 8.7 مليار دولار أمريكي المخصص لمجموع تحويلات الاحتياجات التشغيلية، تمثل التحويلات الغذائية العينية 47 في المائة من مساعدات البرنامج المتوقعة في عام 2020، في حين أن من المتوقع أن تمثل التحويلات القائمة على النقد ما نسبته 37 في المائة من مجموع المساعدة. ويرد التوزيع الكامل لتكاليف التحويلات في الجدول ثالثا-7 من التقرير. (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي). ويشير التقرير إلى أن استخدام التحويلات القائمة على النقد شهد زيادة ثابتة خلال السنوات العشر الماضية وأن البرنامج يقدم تحويلات نقدية إنسانية أكثر من أي وكالة أخرى. وتستنأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بنسبة 44 في المائة من مجموع التحويلات القائمة على النقد المتوقعة لعام 2020 (المرجع نفسه، الفقرة 104). وستستمر الزيادة في استخدام التحويلات النقدية غير المقيدة في عام 2020 ليصل حجمها إلى ما يقدر بنحو 2.3 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل نحو 26 في المائة من مجموع المساعدة التشغيلية التي يقدمها البرنامج لهذه الفترة (المرجع نفسه، الفقرة 106). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التحويلات الغذائية العينية بلغت في عام 2019 ما نسبته 50 في المائة من المساعدة المتوقعة التي يقدمها البرنامج، في حين أن التحويلات القائمة على النقد شكلت 37 في المائة من مجموع المساعدة (المرجع نفسه، الجدول ثالثا-7). وتلاحظ اللجنة كذلك زيادة استخدام قسائم السلع⁽²⁾ من 2 في المائة في عام 2019 إلى ما يقدر بنحو 4 في المائة في عام 2020 (المرجع نفسه).

7- وعند الاستفسار، رُودت اللجنة الاستشارية بمزيد من المعلومات بشأن قيم التحويلات النقدية مقابل تحويلات الأغذية الموزعة على مدار الفترة من عام 2016 إلى عام 2018، على النحو الموضح في الجدول 2 أدناه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاتجاه المتزايد في الفترة 2016-2018 في استخدام التحويلات القائمة على النقد لتوفير المساعدة، وهي على ثقة من وجود آليات فعالة للرصد والرقابة فيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد لضمان استخدام الأموال بشكل صحيح والتكفل بالتخفيف من المخاطر.

(1) هم الأشخاص الذين يملكون أو يديرون قطعة أرض أصغر من مزرعة.

(2) قسيمة السلع هي قسيمة انتمائية بقيمة تعادل كمية ثابتة من الأغذية المحددة.

الجدول 2: قيم التحويلات النقدية مقابل تحويلات الأغذية (بملايين الدولارات الأمريكية) – من عام 2016 إلى عام 2018

| 2018 | 2017 | 2016 | |
|----------------|----------------|--------------|---|
| | | | بملايين الدولارات الأمريكية |
| | | | قيم التحويلات النقدية مقابل تحويلات الأغذية الموزعة |
| 1 760.5 | 1 446.1 | 882.3 | التحويلات القائمة على النقد الموزعة |
| 2 132.6 | 2 197.5 | 2 051.1 | السلع الغذائية الموزعة |
| | | | توزيع التحويلات القائمة على النقد، حسب المكان |
| 463.3 | 340.8 | 55.4 | تركيا |
| 276.5 | 244.9 | 215.9 | لبنان |
| 161.3 | 148.6 | 145.5 | الأردن |
| 116.1 | 134.8 | 25.9 | الصومال |
| 90.9 | 63.6 | 28.9 | اليمن |
| 56.5 | 56.5 | 53.8 | العراق |
| 47.5 | 37.2 | 4.7 | نيجيريا |
| 46.4 | 18.7 | 16.4 | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| 35.2 | 14.7 | 6.9 | مالي |
| 33.8 | 37.3 | 23.1 | كينيا |
| 33.7 | 22.9 | 7.0 | تشاد |
| 33.6 | 9.1 | 9.9 | بنغلاديش |
| 29.6 | 15.4 | 19.5 | إثيوبيا |
| 27.0 | 23.6 | 36.1 | السودان |
| 26.7 | 22.6 | 17.6 | الأراضي الفلسطينية |
| 25.1 | 28.8 | 13.5 | جنوب السودان |
| 23.9 | 14.6 | 5.9 | أوغندا |
| 23.3 | 20.9 | 18.9 | مصر |
| 20.0 | 5.9 | 4.4 | كولومبيا |
| 18.8 | 23.7 | 11.8 | ملوي |
| 171.3 | 161.7 | 160.9 | بلدان أخرى |
| 1 760.5 | 1 446.1 | 882.3 | المجموع |

ملاحظة: حسب الكشوف المالية للبرنامج.

دعم البرامج والإدارة

8- يشير التقرير إلى أن ميزانية دعم البرامج والإدارة تعكس عملية تحديد الأولويات التي ينفذها البرنامج وتوفر الدعم البرامجي والإداري لأنشطة البرنامج. ويقترح البرنامج ميزانية لدعم البرامج والإدارة بقيمة 423 مليون دولار أمريكي لعام 2020، مما يمثل زيادة قدرها 38.5 مليون دولار أمريكي (بزيادة 10 في المائة على ميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 385.1 مليون دولار أمريكي لعام 2019)، وهو ما يتفق مع النسبة المئوية للزيادة في إيرادات المساهمات المتوقعة. وتتكون هذه الزيادة من:

1) 29.5 مليون دولار أمريكي لدعم أولويات البرنامج المؤسسية الست: القيادة في حالات الطوارئ، والتميز في البرمجة، والتمويل والشراكات من أجل القضاء على الجوع، والتحول الرقمي، والتبسيط والفعالية في عمليات البرنامج، وشؤون الموظفين وثقافة البرنامج (المرجع نفسه، الجدول رابعا-2، الفقرات من 166 إلى 201)؛ (2) 8.7 مليون دولار أمريكي لمعالجة المجالات الحاسمة في الرقابة المستقلة، بما في ذلك مبادرات مكافحة التندليس والفساد والتنفيذ المستهدف للضوابط الداخلية على المستويين الإقليمي والقطري (المرجع نفسه، الجدول رابعا-2، الفقرات من 144 إلى 159) (انظر الفقرة 16 أدناه)؛ (3) 3.5 مليون دولار أمريكي لحالات العجز الهيكلي في إدارة مرافق المقر، والأمن، وأمانة المجلس التنفيذي (المرجع نفسه، الجدول رابعا-2، الفقرات من 160 إلى 165).

ملاك موظفي المكاتب القطرية

- 9- فيما يتعلق بموظفي المكاتب القطرية التابعة للبرنامج (المرجع نفسه، الجدول ألف-ثانيا-2)، يشير التقرير إلى انخفاض في عدد الوظائف الفنية الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة في المكاتب القطرية في عام 2020. وعند الاستفسار، جرى إبلاغ اللجنة الاستشارية أن ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة للمكاتب القطرية هي جزء من عملية خطة الإدارة وتخضع للاستعراض سنويا. وقد جرت العادة، تاريخيا، على إدراج تكاليف الموظفين لشغل وظائف المديرين القطريين، والوظائف برتبة ف-3 في مكاتب قطرية مختارة، في الميزانية الإجمالية المخصصة للمكاتب القطرية، بالإضافة إلى تكاليف إضافية على أساس حجم المكاتب. وأبلغت اللجنة كذلك أن استنتاجات مراجعة الأداء بشأن اللامركزية، بالاقتران مع التغييرات المدخلة على خارطة الطريق المتكاملة، قد أسفرت عن تكييف منهجية تخصيص دعم البرامج والإدارة لتغطية تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى على أساس تخصيص موحد عبر جميع المكاتب القطرية، بغض النظر عن حجم فرادى حوافز المكاتب القطرية.
- 10- وأبلغت اللجنة أيضا أنه في سياق عملية خطة الإدارة الأخيرة، قدمت إدارة البرنامج اقتراحا إلى المجلس التنفيذي لزيادة ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية بنحو 10 ملايين دولار أمريكي. وتقتصر ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2020 للمكاتب القطرية "تسييل" وظائف الرتبة ف-3 لتوفير قدر أكبر من المرونة للمديرين القطريين، من خلال السماح لهم بالتخطيط لتعيين الموظفين برتب وأنواع عقود مختلفة، حسب الاقتضاء، و/أو تغطية أي تكاليف تشغيلية أخرى بهدف معالجة البيئة التشغيلية السريعة التغير في البرنامج.
- 11- وفيما يتعلق بتعيين الموظفين المحليين، جرى إبلاغ اللجنة أنه لا يوجد لدى البرنامج سياسة متعمدة لتحويل الوظائف إلى المستوى الوطني. ومع ذلك، وعند وضع الخطط الاستراتيجية القطرية، يولي كل مكتب قطري الاعتبار لحجم وتكوين القوى العاملة المطلوبة لتنفيذ الخطة. وتتضمن اعتبارات التوظيف هذه عدم التحيز والحياد وحرية الحركة وقدرة سوق العمل المحلية على توفير المهارات المطلوبة والحفاظ على متطلبات التناوب الخاصة بالقوى العاملة الدولية. وأبلغت اللجنة أن غالبية القوى العاملة في أي مكتب قطري ستستخدم محليا وأن خطة الإدارة ستوفر مرونة أكبر للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية للسماح بتحديد استخدام الموارد على المستوى المحلي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التغير في نهج التمويل لتزويد المكاتب القطرية بالموظفين، وتشجع البرنامج على تطبيق هذا النهج الجديد بهدف تيسير زيادة الاعتماد على الموظفين المعيّنين محليا في المهارات المطلوبة. وتثق اللجنة في أن التحديث القادم لخطة البرنامج للإدارة سيتضمن ما يطرأ من مستجدات حول نتائج نهج التمويل الجديد، وتأثيراته على التوظيف.

استراتيجية القطاع الخاص

- 12- عملا على توسيع نطاق جمع الأموال من الأشخاص الأفراد، يشير البرنامج في التقرير إلى أن المرحلة الأولى من مبادرة استراتيجية القطاع الخاص ستحتاج إلى مبلغ 13.1 مليون دولار أمريكي في عام 2020، مما سيمول من المبادرات المؤسسية الحاسمة وحساب تسوية دعم البرامج والإدارة (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، والفقرة 287). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن تبرعات الأفراد تمثل أكبر مصدر للتبرعات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية في السوق العالمية لجمع

الأموال، وأن زيادة دخل البرنامج من الأفراد ستمكّنه من الوصول إلى المزيد من الناس في جميع أنحاء العالم. ويتمثل الهدف في إنشاء نموذج يمكنه أن يمول نفسه ذاتياً في غضون خمس سنوات وأن يوفر مستوى كبيراً من الدخل المرن للبرنامج.

13- وأبلغت اللجنة كذلك بأن النهج الجديد الذي يقترحه البرنامج لجمع الأموال من الأفراد يتكون من ثلاثة عناصر: (1) استراتيجية تقاد رقمياً وتستخدم الاتصالات الرقمية أو قنوات التسويق العالية الأداء لتوجيه نداءات تستفيد من النجاحات الأخيرة بما في ذلك تطبيق "تقاسم الوجبات" ("Share the Meal") (انظر الفقرة 14 أدناه)؛ (2) نهج رقمي عالمي للسماح بإعادة تخصيص الاستثمار بسهولة وتنفيذ أفضل الممارسات وتحسين البرامج عبر مختلف الأسواق والقنوات؛ (3) دورات التكرار السريع الناتجة عن النهج الرقمي العالمي والتي ستسمح للبرنامج بالتفاعل مع الداعمين بطريقة سريعة من خلال التحسين المستمر للمحتوى والنهج والمنصات والأدوات من أجل تحسين البرنامج ككل.

14- وبناء على طلب اللجنة الاستشارية، تم تزويدها ببيانات تتعلق بعدد المستخدمين والتبرعات التي تم جمعها منذ عام 2016 من خلال تطبيق "تقاسم الوجبات" لجمع الأموال عبر الهاتف المحمول، على النحو الوارد في الجدول أدناه.

الجدول 3: عدد المستخدمين والتبرعات التي تم جمعها من خلال تطبيق "تقاسم الوجبات"

| السنة | مجموع الأموال التي تم جمعها (بملايين الدولارات الأمريكية) | عدد التنزيلات (بالآلاف) |
|-------|--|----------------------------|
| 2016 | 3.2 | 377 |
| 2017 | 4.8 | 246 |
| 2018 | 5.6 | 296 |
| *2019 | 7.3 | 310 |

* ملاحظة: حتى أكتوبر/تشرين الأول 2019.

15- ورؤدت اللجنة أيضاً بتفاصيل الأهداف المحددة لإيرادات القطاع الخاص للفترة 2020-2025، مما يشير إلى زيادة كبيرة في جمع الأموال المتوقعة من 40.2 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى هدف تقديري متوقع قدره 172.2 مليون دولار أمريكي في عام 2025. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة الكبيرة في الأموال الواردة من خلال تطبيق "تقاسم الوجبات" والزيادة المتوقعة في التمويل الذي يقدمه القطاع الخاص بشكل عام. وتثق اللجنة في أن التحديات المتعلقة باستراتيجية البرنامج للقطاع الخاص ستقدم في التحديث القادم لخطة البرنامج للإدارة.

التدليس المبلغ عنه

16- يعكس التقرير الاعتماد المخطط له لزيادة القدرة في مجال الرقابة والمتابعة، للمكاتب الإقليمية (3.14 مليون دولار أمريكي)، والمكاتب القطرية (0.65 مليون دولار أمريكي)، والمقر (4.93 مليون دولار أمريكي) (المرجع نفسه، الفقرات من 144 إلى 159؛ انظر الفقرة 8 أعلاه). ويشير التقرير أيضاً إلى أن الموارد المخصصة لمكتب المفتش العام (1.7 مليون دولار أمريكي) تهدف إلى تزويد المكتب بالقدرة على معالجة الزيادات الأخيرة في عدد الحالات وتوفير ضمان كاف لتغطية العمليات، من خلال عمليات مراجعة الحسابات والاستعراضات الاستباقية للنزاهة (انظر: المرجع نفسه، الفقرة 148). وبناء على طلبها، رُودت للجنة الاستشارية بالبيانات الواردة في الجدول 4 أدناه بشأن مبالغ التدليس المثبت المبلغ عنه إما من خلال آليات الإبلاغ على الخط الساخن أو من خلال استعراضات النزاهة وعمليات التفتيش على النحو الوارد في التقارير السنوية لمكتب المفتش العام.

الجدول 4: حجم التدليس المثبت نتيجة للتحقيقات – من عام 2016 إلى عام 2018

| السنة | المبلغ (بالدولار الأمريكي) |
|-------|----------------------------|
| 2016 | 253 626 |
| 2017 | 141 198 |
| 2018 | 747 287 |

17- وأبلغت اللجنة أيضا أن خسائر التدليس المثبت في عام 2019 ستكون أعلى بكثير مما كانت عليه في عام 2018 نتيجة لحالة واحدة مثبتة تتعلق باستبدال المنتجات، أسفرت عن خسائر تقدر بنحو 7 ملايين دولار أمريكي، وهو مبلغ أبلغت اللجنة أنه تم استرداده بعد ذلك. وفي حين أن اللجنة الاستشارية تقر باسترداد الأموال المتعلقة بقضية التدليس المحددة في عام 2019، فإنها تلاحظ مع القلق الزيادة في مستويات التدليس المثبت في عامي 2018 و2019، وتأمل في بذل جهود أكبر لتعزيز المنع والمساءلة والاسترداد.

دور البرنامج في إصلاح الأمم المتحدة

18- يشير التقرير إلى اقتراح مبلغ قدره 8.1 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة، للاستثمار في الجهود ذات الصلة بإصلاح الأمم المتحدة خلال عامي 2020 و2021، مواصلة للعمل الذي بدأ في عام 2019 لضمان قدرة مكاتب البرنامج في جميع المواقع على الاستعداد لهذا الإصلاح ودعمه (المرجع نفسه، الجدول ألف-رابعاً-2). ويواصل البرنامج الاضطلاع بدور قيادي في هذا الإصلاح، حيث يعمل كرئيس مشارك، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمجموعة النتائج الاستراتيجية لابتكارات تسيير الأعمال. وتسير مجموعة الابتكارات على الطريق الصحيح لاستكمال الأعمال المفاهيمية والتصميمية بحلول أوائل عام 2020، مستفيدة من سلسلة من الترتيبات التجريبية في المكاتب القطرية لاختبار العمليات المؤسسية ونماذج المباني المشتركة. ويشير التقرير أيضا إلى أنه مع تشغيل المكتب المعزز لتنسيق التنمية بشكل كامل الآن، فإن الهدف من الاستعراض هو التقليل من التداخل والتضارب بين المسؤوليات. وسيركز العمل في عام 2020 على استكمال تصميم وتجريب المبادرات، على أن يستمر التنفيذ في عام 2021 (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، الفقرات من 277 إلى 281).

19- ويشير التقرير إلى أنه سيعاد تخصيص رصيد متوقع قدره 434 959 دولارا أمريكيا من مخصصات ميزانية عام 2019 لتمويل الأنشطة في إطار مسار العمل البرامجي والسياساتي في عام 2020، مع تخصيص معظم التمويل لدعم البرنامج لتنفيذ الخدمات المشتركة، وبناء القدرات التعاونية، والوفاء بالمتطلبات القانونية والاحتياجات التشغيلية، وتبسيط عمليات تسيير الأعمال بما يتماشى مع الأولويات المؤسسية (انظر المرجع نفسه، الملحق الرابع، الفقرات من 22 إلى 24). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج سيقدم الدعم المستمر للحكومة الشاملة والتنسيق الكلي لمختلف المبادرات المتعلقة بالإصلاح. كما سيقدم البرنامج خدمات تمكينية وسيشارك في قيادة مجموعة ابتكارات تسيير الأعمال من حيث دعم الأهداف المتعلقة بتوفير الخدمات المشتركة. ويشمل ذلك ما يلي: (1) تنفيذ مفهوم المكتب الخلفي المشترك، وتوسيع الخدمات التشغيلية المحسنة (انظر أيضا الفقرتين 21 و22 أدناه)؛ (2) تعزيز وتوحيد الخدمات المشتركة المستقلة عن الموقع، بما في ذلك وضع قائمة بالخدمات وإقامة منصة لتقديم الخدمات؛ (3) دمج وتجريب مبدأ الاعتراف المتبادل، إلى جانب منهجيات رضا العملاء ومبادئ تقدير التكاليف والتسعير؛ (4) تنفيذ برنامج تجريبي مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج عن طريق تعميم مركز الأمم المتحدة للخدمات الرقمية (انظر الفقرة 20 أدناه)؛ (5) بناء قدرات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لدعم إدارة التغيير على نطاق البرنامج وضمان نشر وتنفيذ مسارات العمل الإصلاحية. وتثق اللجنة الاستشارية في أنه سيتم توفير مزيد من المعلومات في التحديث القادم لخطة البرنامج للإدارة فيما يتعلق بجهود البرنامج في مجال توفير التنسيق والدعم في سياق تنفيذ مبادرات الإصلاح المذكورة أعلاه.

مركز الأمم المتحدة للخدمات الرقمية

20- أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار أن البرنامج قد وقّع مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن إنشاء مركز الأمم المتحدة للخدمات الرقمية الذي يستضيفه المركز الدولي للحساب الإلكتروني في جنيف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية النية المعقودة على تنفيذ برنامج تجريبي سيختبر جدوى إنشاء وإدارة مجموعة من الحلول الرقمية لصالح وكالات الأمم المتحدة، وتثق في أن المعلومات الإضافية المتعلقة بالبرنامج التجريبي لمركز الأمم المتحدة للخدمات الرقمية ستقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي كما ستدرج في التحديث القادم لخطة البرنامج للإدارة.

المباني المشتركة والمراكز العالمية للخدمات المشتركة

21- فيما يتعلق بمفهوم المباني المشتركة والعمل الذي اضطلعت به مجموعة ابتكارات تسيير الأعمال التي يشارك البرنامج في قيادتها، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن 16 في المائة من مباني الأمم المتحدة كانت، بحلول عام 2017، مشتركة بين كيانين أو أكثر، وهناك هدف مععلن يتمثل في جعل 50 في المائة من جميع أماكن العمل مشتركة بحلول عام 2021. وأبلغت اللجنة أن البرنامج كان، على مدار السنوات الأربع الماضية، يرأس فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمباني المشتركة وخدمات المرافق، وهو يضطلع حالياً بتنفيذ 6 مشروعات تجريبية تأخذ بنهج "البلد بأسره" لاختبار توحيد أدوات التخطيط والعمليات.

22- وفيما يتعلق بالمراكز العالمية للخدمات المشتركة، أبلغت اللجنة بأنه يجري العمل على استكشاف إمكانية توحيد عمليات المعاملات المستقلة عن الموقع في شبكة من المراكز المماثلة. وقد بدأت هذه المبادرة بتطوير "السوق" الحالي لتبادل الخدمات بين كيانات الأمم المتحدة. وتم إطلاق "استقصاء سوق خدمات الأمم المتحدة" في يوليو/تموز 2019، وطُلب من الكيانات الأعضاء في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أن تبين ما يلي: (1) خدمات المكتب الخلفي التي تقدمها حالياً إلى كيانات أخرى؛ (2) الخدمات التي ستكون هذه الكيانات مستعدة للبدء في تقديمها الآن أو في المستقبل؛ (3) الخدمات التي ترغب في تلقيها من الكيانات الأخرى. وتم استقصاء ما مجموعه 163 نشاطاً وظيفياً من أنشطة المكاتب الخلفية عبر مجالات العمليات الستة، وهي مجالات: الإدارة، والمالية، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات، والمشتريات.

دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية

23- تشير خطة الإدارة إلى أن البرنامج يقدم خدمات إلى مجتمع العمل الإنساني من خلال ثلاث مجموعات، هي: دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، وتقديم الخدمات اللوجستية الثانوية. ويشير التقرير إلى أنه في عام 2018، نقلت الدائرة أكثر من 386 000 مسافر في 16 بلداً، وقدم مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية الدعم إلى 35 شريكا في 93 بلداً، ودعمت مجموعة الخدمات اللوجستية أكثر من 600 منظمة من خلال عملياتها في 13 بلداً. كما قدم البرنامج خدمات لوجستية عند الطلب إلى 75 شريكا، بما في ذلك الحكومات المضيفة، في أكثر من 20 بلداً (المرجع نفسه، الفقرتان 112 و113).

24- وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية تمول عن طريق مساهمات من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والصناديق المتعددة الأطراف، وكذلك من خلال استرداد التكاليف من الجهات التي تستخدم البرنامج دون أن تكون تابعة له، استناداً إلى رسوم حددتها اللجنة التوجيهية للدائرة في كل موقع. وفيما يتعلق بآلية استرداد التكاليف، فإن 15 من 16 عملية من عمليات الدائرة تطبق حالياً منهجية لاسترداد التكاليف جزئياً؛ وتُفرض رسوم رمزية على نقل الركاب والبضائع. وأبلغت اللجنة كذلك أن نحو 75 في المائة من احتياجات الدائرة من الموارد عالمياً يتم تمويلها من مساهمات الجهات المانحة، بينما تؤخذ نسبة 25 في المائة المتبقية من آلية استرداد التكاليف. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمعلومات المقدمة، وتثق في أنه سيتم تقديم مزيد من المعلومات المتعلقة بآلية استرداد تكاليف دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية في التحديث القادم لخطة البرنامج للإدارة.

25- ورهنا بملاحظاتها وتوصياتها أعلاه، ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراضات على خطة البرنامج للإدارة (2020-2022).

ثالثاً- الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام

26- يشير التقرير (WFP/EB.2/2019/4-B) إلى أن التغييرات الرئيسية في ميثاق مكتب المفتش العام تشمل ما يلي: توضيح أدوار ومسؤوليات المكتب والإدارة فيما يتعلق بالحوكمة والمخاطر والرقابة الداخلية؛ وتحديد أوصح للخدمات التي يقدمها المكتب، وعلى الأخص في مجالات الخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، والتفتيشات؛ وتعزيز استقلالية المكتب؛ والقيود المفروضة على المكتب فيما يتعلق بإجراء التحقيقات بشأن التدليس أو سوء السلوك المزعم من قبل المدير التنفيذي؛ وموافقة المجلس التنفيذي على أي تنقيحات للميثاق. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام.

رابعاً- وثيقة مقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (WFP/EB.2/2019/4-D/1)

27- يقدم التقرير معلومات حول التحديث عن خارطة الطريق المتكاملة. ويشير البرنامج إلى أن إطار خارطة الطريق المتكاملة، الذي يشتمل على الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)، والسياسة المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، وإطار النتائج المؤسسية (2017-2021)، يشكل منصة شاملة مصممة لدعم الاستجابات الملائمة والمستدامة وتعزيز فعالية وكفاءة عمليات البرنامج. ويشير البرنامج كذلك إلى أن إدارته تهدف إلى إنشاء نموذج للحوكمة قائم على المخاطر وفعال من حيث التكلفة، مما يعزز موافقة المجلس ووظائفه الخاصة بالرقابة الاستراتيجية عن طريق الحد من التجزؤ مع الحفاظ في الوقت نفسه على قدرة البرنامج على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ. ويشير التقرير إلى أنه سيتم تطبيق نظام إخطار يومي يعرض بوضوح جميع تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة لضمان مواكبة الدول الأعضاء لجميع التغييرات، بحيث يمكن بالتالي معالجة أي شواغل في الوقت المناسب.